مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧١

بإعتبار مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات بشارع الجمرك القديم وزاوية الرجبانى قسم الجمرك بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

وافق مجلس محافظة الاسكندرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٠ على مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات تتحمل التعلية لأربعة أدوار من المساكن يستفاد بهـا مستقبلا فى إقامة مساكن اقتصادية .

وقد وقع الاختيار على الأرض اللازمة لهذا الغرض بشارعى الجمرك القديم وزاوية الرجبانى قسم الجمرك بمحافظة الاسكندرية ، وتبلغ مساحتها ٤١٥ مترا مربعا تقريبا ملونة باللون الأصفر على الرسم المرافق ، وهى ملك لمستحق وقف زين الدين وهى عبارة عن أرض فضاء .

هذا ولم يوافق حارس الوقف على نزع الملكية علما بأنه يوجد للمستحقين املاك أخرى بالمحافظة .

وقد أفادت محافظة الاسكندرية بأنها قامت فعلا ببناء المخابىء المذكورة وارتبطت بتكاليف تعليتها كمساكن لقربها من الأحياء الشعبية ـ لتكون نواة لمشروع إحلال الأحياء السيئة ، كما أفادت بأن مبلغ التعويض عن نزع الملكية البالغ قدره ٤٩٨٠ جنيها (أربعة آلاف وتسعمائة وثمانون جنيها فقط) معتمد ضمن قرض الإسكان للسنة المالية ١٩٧١/٧٠

ونظرا لما لهذا المشروع من أهمية خاصة تقتضى سرعة تنفيذه ـ فقد أعد مشروع القرار اللازم فى هذا الصدد باعتبار المشروع سالف الذكر من أعمال المنفعة العامة متضمنا النص على الاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

ويتشرف وزير الإسكان والمرافق بعرض مشروع القرار المرافق ـ برجاء فى حالة الموافقة التفضل بإصداره .

وزير الاسكان والمرافق

محمد سعد الدين زايد

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات بشارع الأمان قسم مينا البصل بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قـــرر :

مادة ١ ـــ يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات بشارع الأمان قسم مينا البصل بمحافظة الاسكندرية ، يستفاد بها فى إقامة مساكن اقتصادية عليها مستقبلا .

مادة ٢ ـــ يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع الموضح مساحتها وحدودها وأسماء ملاكها بالمذكرة والرسم المرافقين .

مادة ٣ ـــ ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ـ

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٩١ (٢٢ مارس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات بشارع الأمان قسم مينا البصل بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

وافق مجلس محافظة الاسكندرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٧٠ على مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات تتحمل التعلية لأربعة إدوار من المساكن يستفاد بها مستقبلا فى إقامة مساكن اقتصادية .

وقد وقع الاختيار على الأرض اللازمة لهذا الغرض بشارع الأمان قسم مينا البصل بمحافظة الاسكندرية تبلغ مساحتها ٢٩٣ مترا مربعا تقريبا ملونة باللون الأصفر على الرسم المرافق وهى مملوكة للسادة /السيدا براهيم أحمد وعبد هاشم محمود وأحمد سالم وهى عبارة عن أرض فضاء .

هذا ولم يوافق الملاك المذكورون على نزع ملكية الأرض المشار إليها وليس لهم أملاك أخرى .

وقد أفادت محافظة الاسكندرية بأنها قامت فعلا ببناء المخابىء المذكورة وارتبطت بتكاليف تعليتها كما كان لقربها من الأحياء الشعبية لتكون نواة لمشروع إحلال الأحياء السيئة ، كما أفادت بأن مبلغ التعويض عن نزع الملكية البالغ قدره ٢٩٣٠ جنيها (فقط مبلغ ألفان وتسعمائة وثلاثون جنيها) معتمد ضمن قرض الاسكان للسنة المالية ١٩٧١/٧٠

ونظرا لما لهذا المشروع من أهمية خاصة تقتضى سرعة تنفيذه فقد أعد مشروع القرار اللازم فى هذا الصدد باعتبار المشروع سالف الذكر من أعمال المنفعة العامة متضمنا النص على الاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

ويتشرف وزير الاسكان والمرافق بعرض مشروع القرار المرافق — برجاء فى حالة الموافقة — التفضل بإصداره .

وزير الاسكان والمرافق
محمد سعد الدين زايد

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات بحارة راسم باشا قسم الجمرك بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قـــرر :

مادة ١ — يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات بحارة راسم باشا قسم الجمرك بمحافظة الاسكندرية ، يستفاد منها فى إقامة مساكن اقتصادية عليها مستقبلا .

مادة ٢ — يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع الموضح مساحتها وحدودها واسم مالكها بالمذكرة والرسم المرافقين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ١٧ صفر سنة ١٣٩١ (١٣ أبريل سنة ١٩٧١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٧١

بشأن اعتبار مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات بحارة راسم باشا قسم الجمرك بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

وافق مجلس محافظة الاسكندرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٨ على مشروع إنشاء مخابىء عامة على هيئة بدرومات تتحمل التعلية لأربعة أدوار من المساكن يستفاد بها مستقبلا فى إقامة مساكن اقتصادية .

وقد وقع الاختيار على الأرض اللازمة لهذا الغرض بحارة راسم باشا قسم الجمرك بمحافظة الاسكندرية وتبلغ مساحتها ١٧٤٩ مترا مربعا تقريبا ملونة باللون الاصفر على الرسم المرافق ملك مشيخة العلماء بالاسكندرية وهى عبارة عن أرض فضاء .

هذا ولم توافق مشيخة العلماء المالكة على نزع ملكية الأرض المشار إليها ولها أملاك أخرى بالمحافظة .

وقد أفادت محافظة الاسكندرية بانها قامت فعلا ببناء المخابىء المذكورة وارتبطت بتكاليف تعليتها كما كان لقربها من الأحياء الشعبية لتكون نواة لمشروع احلال الأحياء السيئة ، كما أفادت بأن مبلغ التعويض عن نزع الملكية البالغ قدره ١٣٩٩٢ جنيها (فقط ثلاثة عشر ألفا وتسعمائة واثنان وتسعون جنيها لا غير) معتمد ضمن قرض الاسكان للسنة المالية ١٩٧١/٧٠

ونظرا لما لهذا المشروع من أهمية خاصة تقتضى سرعة تنفيذه — فقد أعد مشروع القرار اللازم فى هذا الصدد باعتبار المشروع سالف الذكر من أعمال المنفعة العامة متضمنا النص على الاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

ويتشرف وزير الاسكان والمرافق بعرض مشروع القرار المرافق — برجاء فى حالة الموافقة — التفضل باصداره .

وزير الإسكان والمرافق
محمد سعد الدين زايد